

هل تنشئ الجزائر صندوقاً سيادياً في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ؟

سليمان ناصر* وعواطف محسن**

مقدمة:

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة الأثر البالغ في ارتفاع دخول البلدان المصدرة له، حتى أضحت هذه السنوات تمثل طفرة نفطية لم يسبق لها مثيل في تاريخ إنتاج هذه المادة الحيوية والإستراتيجية، ولتصل إلى سعر لم تسجله من قبل وهو 147 دولار للبرميل في يوليو 2008.

إلا أن الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر 2008، جعلت أسعار هذه المادة تتهاوى بشكل متتالٍ وسريع لتصل إلى 32 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2008، رغم أنه الزمن الذي يرتفع فيه الطلب عليها، مما يبين الأثر الكبير الذي تركته هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وعلى هذه المادة التي يقوم عليها، وهنا بدأت العديد من الدول المنتجة للنفط تفكر في كيفية استغلال سنوات الرخاء للسنوات العجاف القادمة، ومنها شار الجدول حول الصناديق السيادية التي أنشأتها هذه الدول في سنوات خلت، وكيفية الاستفادة منها في مواجهة تلك الأزمة.

ولكون الجزائر بلداً نفطياً تراكمت لديه موارد مالية كبيرة بعد سنوات الطفرة النفطية وصلت إلى 143,10 مليار دولار كاحتياطي الصرف في عز الأزمة (أي في نهاية شهر ديسمبر 2008)، وأمام الغموض الذي يكتنف تسيير هذا الاحتياطي، ونسبة ما هو موظف منه في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة سنوي قدره 3,8 %، دعا بعض الخبراء الجزائريين إلى إنشاء صندوق سيادي جزائري، واستغلال انهيار أسعار الأسهم والسندات في الأسواق العالمية للاستثمار في مثل هذه الأصول على أساس جني عوائد مستقبلية عند تعافي الاقتصاد العالمي، والتي يرون

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

** أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

أنها أكثر مردودية من التوظيف السابق.

فما هي حقيقة الصناديق السيادية؟، وما هو دورها في الأزمة المالية العالمية الراهنة؟، وكيف قُوبلت فكرة إنشاء صندوق سيادي جزائري؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا الدراسة المختصرة.

1- الصناديق السيادية، مفهومها، نشأتها، حجمها على المستوى العالمي :

1-1- مفهوم الصناديق السيادية :

تُعرف صناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds بأنها عبارة عن صناديق مكلفة بإدارة الاحتياطيات الدولية لحكومات الدول التي لديها مدخرات تفوق استثماراتها بشكل متواصل (فوائض متتالية في الحساب الجاري)، مما وفر ثروات تطلبت سياسة استثمارية مدروسة نتج عنها حيابة هذه الحكومات لأصول مالية أجنبية (مقومة بعملة بلد آخر)⁽¹⁾.

كما يُعرف صندوق الثروة السيادي بأنه الصندوق الذي تملكه الحكومة، ويتولى توظيف الأصول الناجمة عن فوائض ميزان المدفوعات أو إيرادات عملية التخصيص أو فوائض الميزانية العامة، واستثمارها في الأصول الأجنبية⁽²⁾.

و يُلاحظ من هذه التعاريف بأن الصناديق السيادية تتوفر لدى الدول التي تسجل فائضاً متواصلًا في حسابها الجاري من ميزان مدفوعاتها، حيث تتراكم لديها احتياطيات من العملات الأجنبية خاصة القوية منها، وهنا تسعى إلى إدارتها وتوظيفها من خلال هذه الصناديق.

كما يفضل الخبراء في معظم الدول أن تكون هذه الاحتياطيات متنوعة ما بين العملات الرئيسية في العالم، كالدولار الأمريكي الذي يستحوذ على حوالي 60% في المعاملات التجارية والمالية في العالم، وكذا اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، وذلك بهدف التحوُّط ضدَّ خسائر تقلبات أسعار الصرف، حيث تتدخل الحكومات في أسواق الصرف الأجنبي مستخدمة هذه الاحتياطيات لحماية عملتها من تلك التقلبات، وكذلك لمعالجة الاختلالات المحتملة في

(1) للصناديق السيادية نعمة أم نقمة؟؛ ما هي الصناديق السيادية وما أهميتها؟، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 333، أغسطس 2008، ص 136.

(2) www.economyofkuwait.blogspot.com - 31/05/2009.

الحساب الجاري من ميزان مدفوعاتها في حال وقوعها.

نشير هنا إلى أنه لا يدخل ضمن موارد صندوق الثروة السيادي احتياطات النقد الأجنبي التي يملكها البنك المركزي لأغراض التدخل في سوق الصرف الأجنبي أو صناديق التقاعد لموظفي الحكومة.

1-2- نشأة الصناديق السيادية وحجمها على المستوى العالمي:

تعود نشأة الصناديق السيادية إلى الخمسينيات من القرن الماضي، لكنها شهدت نمواً سريعاً ومتزايداً على المستوى العالمي خلال الخمسة عشر سنة الماضية، وتعتبر الكويت أول دولة في العالم تقوم بإنشاء مثل هذه الصناديق عندما قامت في سنة 1953 بإنشاء صندوق ثروة سيادي يهدف إلى حماية الاستقرار الاقتصادي المحلي من تقلبات أسعار النفط.

تشير الإحصاءات إلى أن حجم رؤوس أموال الصناديق السيادية الإجمالي عبر العالم كان يصل إلى حوالي 500 مليار دولار أمريكي في عام 1990، وأصبح 3 تريليون دولار أمريكي في عام 2007، و3,9 تريليون دولار عام 2008، ومن المحتمل أن يصل إلى حوالي 12 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2015 حسب أغلب التوقعات، وإن كان التقرير الصادر عن مؤسسة الخدمات المالية الدولية IFSL ومقرها لندن، قد قدر هذا المبلغ بحوالي 8 تريليون دولار فقط خلال تلك السنة أي 2015⁽¹⁾.

تمتلك حالياً أكثر من 20 دولة صناديق سيادية عبر العالم، وتستحوذ الصناديق السيادية للدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي على 50% من إجمالي أصول تلك الصناديق، كما تستحوذ خمسة صناديق سيادية كبرى في العالم على ما نسبته 70% من إجمالي أصول هذه الصناديق، مما يعني أن هذه الأصول تتركز في ربع تلك الصناديق⁽²⁾.

تأتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج والصين والكويت وروسيا وسنغافورة في مقدمة الدول التي تمتلك أكبر الصناديق السيادية عبر العالم، إضافة إلى كل من: كندا، توباغو وترينيداد، إيران، بروناي، كازخستان، إضافة إلى أن العديد من الدول أعلنت عن رغبتها في

(1) مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 341، أبريل 2009، ص: 113.

(2) الصناديق السيادية نعمة أم نقمة؟، مرجع سابق، ص: 137.

تأسيس مثل هذه الصناديق.

في مايو 2009 نشر معهد الصناديق السيادية الدولي آخر ترتيب لصناديق الثروة السيادية عبر العالم، ووفق المعهد فإن إجمالي استثمارات هذه الصناديق يصل إلى 3,652 تريليون دولار أمريكي تمثل استثمارات 36 دولة، وعلى رأسها الصين؛ حيث بلغت استثمارات صندوق الثروة السيادي الصيني 817,9 مليار دولار، تليها الإمارات والتي تبلغ استثمارات صناديقها السيادية 738,5 مليار دولار⁽¹⁾.

بينما تشير مصادر أخرى إلى أن أكبر صندوق سيادي في العالم يستحوذ عليه جهاز أبوظبي للاستثمار، والذي يبلغ مجموع استثماراته 875 مليار دولار أمريكي⁽²⁾. و عموماً فقد بلغت استثمارات صناديق الثروة السيادية في العالم حسب ترتيبها كما يلي:

صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة المالكة للصندوق	حجم استثمارات الصندوق (مليار دولار أمريكي)
الإمارات العربية المتحدة	738,50
المملكة العربية السعودية	436,30
الكويت	202,80
قطر	62,00
البحرين	14,00
سلطنة عُمان	8,20
مجموع استثمارات الصناديق	1461,80

المصدر: www.swfinstitute.org/funds.php بتاريخ: 2009/05/18.

⁽¹⁾ www.economyofkuwait.blogspot.com - 31/05/2009.

⁽²⁾ www.moheet.com - 18/05/2009.

صناديق الثروة السيادية لباقي دول العالم

الدولة المالكة للصندوق	حجم استثمارات الصندوق (مليار دولار)	الدولة المالكة للصندوق	حجم استثمارات الصندوق (مليار دولار)
الصين	817,90	شيلي	21,80
سنغافورة	332,50	إيران	11,90
النرويج	326	كندا	11,70
روسيا	219,90	أذربيجان	10,80
ليبيا	65,00	نيجيريا	9,40
الجزائر	47	بوتسوانا	6,90
الولايات المتحدة الأمريكية	45,10	نيوزيلندا	6,90
أستراليا	42,20	تيمور الشرقية	4,20
كازاخستان	38	ترينيداد وتوباغو	2,90
بروناي	30	فنزويلا	0,80
فرنسا	28	فيتنام	0,50
كوريا الجنوبية	27	كيريباتي	0,40
ماليزيا	25,90	إندونيسيا	0,30
إيرلندا	22,80	موريتانيا	0,30

المصدر: www.swfinstitute.org/funds.php بتاريخ: 2009/05/18 (مع ملاحظة أن الجزائر لا تمتلك صندوقاً سيادياً وإنما قد يكون المقصود بهذا الرقم حجم توظيفات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية كما سترى لاحقاً).

هذه البيانات تبين الدور المتنامي للصناديق السيادية على المستوى العالمي، ونتيجة لذلك تم إنشاء مجموعة عمل دولية للصناديق الاستثمارية السيادية تضم 23 دولة مالكة لهذه

الصناديق، كما تم وضع مبادئ سنتياغو لصناديق الثروة السيادية لتعبر عن ممارسات وأهداف الاستثمار في صناديق الثروة السيادية، والتي تتمثل في إرساء هيكل شفاف وسليم للحكومة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر، وضمان الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح في البلدان التي تستثمر فيها الصناديق السيادية. هذا بالإضافة إلى مجموعة القواعد والممارسات العامة المقبولة بالنسبة لصناديق الثروة السيادية التي تم نشرها في أكتوبر 2008، وفي اجتماع الكويت في أبريل 2009 تم بمقتضى "إعلان الكويت" إنشاء منتدى دائم يمثل مصالح الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية، يهدف إلى تبادل وجهات النظر والترويج لهذه الصناديق والفهم الأكبر لقواعد سنتياغو.

2- الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة :

يبدو أن ظاهرة الصناديق السيادية لن تختفي على المدى المنظور أو القريب، وقد رأينا من خلال الإحصائيات والأرقام أن أصولها في تزايد مستمر، فمادامت هذه الصناديق تعتمد أساساً على فائض الحساب الجاري، فلن تفقد أهميتها إلا إذا تعرضت الدول التي تحقق فوائض كبيرة إلى عجز متواصل في حسابها الجاري، وقد التزمت الدول الكبرى بمخططات من شأنها الحد من اختلال التوازن في حساباتها الجارية.

لكن منذ ظهور أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة في منتصف 2007، ثم تحولها إلى أزمة مالية انفجرت بشدة في سبتمبر 2008، ثم دخول الاقتصاد العالمي بعدها في ركود حاد، أصبح من الصعب معه التنبؤ بالتطورات الاقتصادية المستقبلية والتي لها تأثير مباشر على توازن الحسابات الجارية للدول، فقد يتسارع الاقتصاد العالمي وقد يتباطأ، ومن المؤكد أن يؤثر ذلك على حالة الصناديق السيادية في العالم، فإذا ارتفعت أسعار السلع الأساسية والمواد الخام مثل النفط، فإن الدول المصدرة لها سوف تحقق فوائض كبيرة، والعكس بالنسبة للدول المنتجة للمواد المصنعة. كما أنه ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية الراهنة، كثر الجدل حول الصناديق السيادية ودورها -سلباً أو إيجاباً- في هذه الأزمة. فإذا كان صندوق النقد الدولي يشجع الدول المصدرة للموارد غير المتجددة على إنشاء مثل هذه الصناديق، تحسباً لأيام عصيبة قد تتعرض لها اقتصادياتها في المستقبل، فقد رحب خبراءه كثيراً بعمليات ضخ السيولة التي قامت بها هذه

الصناديق نظراً لما تحقّقه من أثر إيجابي على استقرار الأسواق العالمية، وقد سارعت هذه الصناديق إلى القيام بذلك العمل تجاه الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي فرّ فيه معظم المستثمرين خوفاً من تعرضه للركود والانكماش.

هذا بالإضافة إلى أنه وبعد تعرض العديد من البنوك الغربية الكبيرة إلى خسائر هائلة تقدر بمئات المليارات من الدولارات جراء هذه الأزمة، منها مجموعة "سي تي بانك" و"ميريل لنش" و"كريدية سويس"، تحركت صناديق الثروات السيادية بشكل سريع لإنقاذ هذه المصارف الغربية، وبشكل أكثر سرعة في الحكومات أو الجهات الأخرى.

و بالرغم من أن دافع التدخل لهذه الصناديق السيادية كان بهدف تحقيق عوائد بالأساس، إلا أن الواقع أثبت بعد ذلك تكبدها لخسائر من وراء التدخل لإنقاذ تلك المصارف، فعلى سبيل المثال كانت استثمارات أحد هذه الصناديق السيادية في مجموعة "سي تي بانك" تقدر بحوالي 7,5 مليار دولار، فأصبحت حالياً لا تتجاوز 6 مليار دولار فقط، كما أن استثمارات صندوق سيادي ثانٍ في "ميريل لنش" والتي قدرت بـ 6,6 مليار دولار، انخفضت الآن بحوالي 8 %، ونفس الشيء بالنسبة لصندوق سيادي ثالث، حيث فقد من قيمة استثماراته في "كريدية سويس" ما يعادل 8 % أيضاً في بضعة أسابيع⁽¹⁾. وتشير الإحصائيات بأن الصناديق السيادية الخليجية لوحدها تجاوزت خسائرها 400 مليار دولار أمريكي جراء هذه الأزمة.

يحدث هذا بالرغم من أن الكثير من الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق السيادية كانت تبدي قلقاً متزايداً تجاهها خاصة دوافع خياراتها الاستثمارية، وما قد ينجر عنها من ممارسة الدول المالكة لهذه الصناديق لنفوذها السياسي على الشركات التي تستحوذ عليها، وبالتالي على القرار الاقتصادي للدول المستقبلية، ومما زاد من هذا القلق افتقار الكثير من هذه الصناديق إلى الشفافية في عملها، إذ أن معظمها لا يكشف عن حجمه أو نشاطه أو عوائد استثماراته وتوزعها، لكن يبدو أن التدخلات السابق ذكرها للصناديق السيادية قد غيّرت بعض ذلك القلق، أو على الأقل قد لُبّنت من تلك التحفظات.

(1) د. جاسم المناعي : (الصناديق السيادية .. المتهم البريء)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد : 334، سبتمبر

3- الجزائر وفكرة إنشاء صندوق سيادي :

ظهرت فكرة إنشاء الجزائر لصندوق أو لصناديق سيادية مع تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة، حيث صرّح مثلاً وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" للصحافة في عزّ هذه الأزمة بأن الجزائر ستتوجه إلى إنشاء صناديق سيادية موجهة لتمويل الاستثمارات في الخارج في غضون الأربع أو الخمس سنوات المقبلة، كما أشار "الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو" (وزير المالية الأسبق) إلى أنه يكفي تجنيد 20% من احتياطي الصرف لإطلاق صندوق استثماري سيادي، مقابل 30% تبقى في أيدي بنك الجزائر، و50% تُخصّص لتمويل الاقتصاد. وقد جاءت بعد ذلك ردود متباينة بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة، وإن كانت بعض الآراء قد طُرحت حتى قبل هذا التصريح، وقد كان لكل فريق حججه ودوافعه التي استند عليها، والتي يمكن أن نوردتها إجمالاً فيما يلي :

3-1- الآراء الداعية إلى إنشاء صندوق سيادي جزائري ودعائمه :

إن تصريح وزير الطاقة والمناجم السابق ذكره، وإن جاء مؤيداً لفكرة إنشاء الجزائر لصندوق سيادي، إلا أنه يرى بأن الحديث عنه حالياً سابق لأوانه، لأنه تحدث عنه كمشروع مستقبلي أي خلال فترة لا تقل عن أربع سنوات، كما اعتبر بأن إنشاء مثل هذا النوع من الصناديق يتطلب دراسة معمقة وأنها "فكرة يجب التمعن فيها لأنه يجب توفر الوسائل والموارد البشرية، وإقامة شراكات لمحاولة تقرير كيف وأين نستثمر، إن قمنا بذلك، في الخارج"⁽¹⁾.

كما يرى الخبير المالي "نور الدين لغيليل" بأن إنشاء صندوق سيادي جزائري يُعتبر ضرورة، خاصة خلال هذه الأيام من الأزمة، ويستند في ذلك إلى عدد من المبررات أهمها⁽²⁾:

- إن انهيار البورصات العالمية أدى إلى انخفاض حاد في قيم أسهم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية والآسيوية بشكل يقترب من قيمتها المحاسبية، مما يُعتبر فرصة سانحة للاستثمار في هذه الأسهم، خاصة مع شح السيولة لدى المستثمرين المؤسساتيين.

⁽¹⁾ www.4algeria.net - 31/05/2009.

* محلل مالي جزائري ببورصة استوكهولم (السويد).
⁽²⁾ تصريح لجريدة الخبر بتاريخ: 2008/12/21، صفحة الاقتصاد

- إن نسب الأرباح الموزعة للمساهمين الأمريكيين يبقى أعلى من نسب الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية التي تستثمر فيها حالياً.
و نفس الرأي أبداه الخبير الاقتصادي العربي "هشام السياج"، حيث يرى بأن إنشاء الجزائر للصناديق السيادية سيساعدها مع "سوناطراك" في الولوج بقوة في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

3-2- الآراء الراضة لفكرة إنشاء صندوق سيادي جزائري ومبرراتها :

لقد كانت الآراء الراضة لفكرة إنشاء صندوق سيادي جزائري، منذ ظهورها أكثر صدىً وقبولاً لدى الرأي العام خاصة منه الجزائري، وربما كان ذلك للحجج التي أبداه هذا الفريق، والتي نوردها باختصار فيما يلي :

يرى مدير عام بورصة الجزائر بأن إنشاء صندوق سيادي للجزائر على غرار بعض البلدان المصدرة للنفط لا يُعتبر الحل الأمثل لتسيير احتياطي الصرف الجزائري، لأنه أمر محفوف بالمخاطر، وذكر بأن الأزمة المالية الدولية نجمت عن القروض الرهنية ذات الخطر العالي، ومست بصفة مباشرة أو غير مباشرة المجموعات البنكية الدولية، في الوقت نفسه تتوجه الصناديق السيادية عموماً في استثماراتها نحو الأصول ذات الأخطار العالية، وأشار إلى عدم امتلاك الجزائر إلى خبرة في مجال تسيير الصناديق السيادية متسائلاً: "كيف يمكن للجزائر أن تسيّر هذه الصناديق في وقت تجد فيه صعوبات في تسيير البورصة؟"⁽²⁾، ومسألة الخبرة في هذا الصدد يركز عليها أيضاً الخبير المالي الجزائري "مالك سراي".

و يمكن اعتبار رأي وزير الطاقة والناجم من الآراء الراضة على الأقل في الوقت الحالي لأنه طرح الفكرة كمشروع مستقبلي، وقال إنها سابقة لأوانها بالرغم من كونها "خياراً صحيحاً"، وقال بأن "الموارد المالية الجزائرية ينبغي تكريسها حصرياً على الاستثمارات الداخلية". وهو نفس الرأي الذي يراه رئيس الحكومة الأسبق "أحمد بن بيتور" حيث قال : "أولاً علينا أن نثبت بأننا قادرون على إدارة اقتصادنا الذاتي قبل اللجوء إلى الاستثمار في الخارج"⁽³⁾.

⁽¹⁾ www.magharebia.com - 31/05/2009.

⁽²⁾ www.4algeria.net - 31/05/2009

⁽³⁾ www.magharebia.com - 31/05/2009.

كما اعترض على هذه الفكرة أيضاً جملةً وتفصيلاً وزير المالية الجزائري "كريم جودي"، حيث يرى بأن مؤشرات الاقتصاد العالمي تجعل من إنشاء صناديق سيادية خطوة محفوفة بأخطار كبيرة بالنسبة للجزائر، وأوضح بأن "الصناديق السيادية تسجل خسائر ضخمة بسبب الأزمة المالية العالمية، ومعضلة نسب الفائدة المتدنية لم يتوقف بعد مالها من آثار وخيمة، لذا فإن إطلاق صناديق سيادية في حالة دولية غير مشجعة في الوقت الراهن لا يُنصح به بتاتاً"⁽¹⁾. وأضاف في تصريح آخر وعلى هامش انعقاد الدورة الرابعة للمنتدى الدولي للمالية بالجزائر في ماي 2008 مؤكداً بأن "الجزائر تفضل الاستمرار في تسيير احتياطاتها من النقد الأجنبي بطريقة تقليدية مضمونة عن طريق توظيفها في سندات خزينة حماية لها من أي مخاطر محتملة جراء التقلبات التي تعترض بين الحين والآخر القطاعات التي تنشط فيها الصناديق السيادية، رغم الفوائد القياسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات".

و يركز أيضاً محافظ البنك المركزي "محمد لكصاوي" في رفضه للفكرة على مسألة المخاطر. وقال بأن "إيرادات النفط وإن كانت في ازدياد (أي زمن التصريح)، فإن الاستثمار في احتياطات أجنبية في بنوك بالخارج يعتبر خطراً كبيراً للجزائر"، وتابع قائلاً: "إن زيادة احتياطات المبادلات الأجنبية يعني أن علينا إدارتها بحذر، فنحن نكسب عائداً بنسبة 4 % عن هذه الأموال"⁽²⁾، (التصريح كان في شهر يوليو 2008، ولم يحدد حجم المبالغ الحقيقية التي تم استثمارها فعلاً).

و يجمع الخبير الاقتصادي الجزائري "إبراهيم قاسم"، في رفضه للفكرة بين سبب المخاطر وإعطاء الأولوية للاستثمار الداخلي بقوله: "إن موضوع استغلال الجزائر للأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق الاستثمار في الصناديق السيادية يحمل في طياته جملة من المخاطر الكبرى، حيث يجب عوض ذلك وضع آليات ميدانية لتطوير عمل المتعاملين الاقتصاديين الخواص، لتشجيع الإنتاج الوطني ووضع سياسات حمائية جبائية في وجه الصادرات الأجنبية، لتمكينه من

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة جنيف (سويسرا).

الحصول على الميزة التنافسية اللازمة، لكي يستطيع في المستقبل القريب مواجهة المنافسة الأجنبية والتفوق عليها، وهي الطريقة التي تستعملها حتى البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

4- خلاصة القول في فكرة الصندوق السيادي الجزائري:

إن فكرة إنشاء صندوق سيادي جزائري تبدو صعبة التحقيق على الأقل في الوقت الراهن، ولا يتعلق الأمر بأمور فنية وإنما لكثرة الآراء المعارضة للفكرة، أما بالنسبة لتجسيدها مستقبلاً فإن الأمر يتعلق بمجموعة من الأمور والمتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، والتي نتناولها بشيء من التحليل فيما يلي:

أولاً: إذا كان الأمر في إنشاء صندوق سيادي لأي بلد يتعلق بتسجيله لفائض مستمر في الحساب الجاري من ميزان مدفوعاته، فإن الأمر يقتضي أساساً مراقبة هذا الميزان ككل بالنسبة للجزائر، فإذا نظرنا إلى الميزان التجاري (الذي يشكل أحد أهم بنود ميزان المدفوعات) لوجدنا أن الجزائر حققت فائضاً تجارياً في سنة 2008 يقدر بـ 39,07 مليار دولار مقابل 32,53 مليار دولار سنة 2007، أي بارتفاع قدره 20,12% حسب تصريح المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات CNIS، وقد بلغت الصادرات الجزائرية لسنة 2008 ما قيمته 78,23 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 39,15 مليار دولار، وهو ما يعني تغطية للواردات بالصادرات بنسبة 200% سنة 2008⁽²⁾.

و بالنسبة للثلاثي الأول من سنة 2009، وحسب المصدر السابق، فقد بلغت الصادرات الجزائرية 10,74 مليار دولار، وبانخفاض قدره 42,07% عن نفس الفترة لسنة 2008، بينما سجلت الواردات ارتفاعاً بنسبة 10,07% لتصل إلى 9,42 مليار دولار بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية، وهذه الأرقام تعني تسجيل الميزان التجاري لفائض يقدر بـ 1,32 مليار دولار فقط مقابل 9,99 مليار دولار لنفس الفترة في سنة 2008، كما تعني تغطية للواردات بالصادرات تقدر

(1) www.elkhabar.com - 19/04/2009.

(2) Magazine L'ECO, N° 01. février 2009, p : 06.

ب 114%⁽¹⁾.

كما أن الأرقام السابقة تعني بأن سنة 2008 كانت استثنائية بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، لكن الأرقام المسجلة بالنسبة للثلاثي الأول في سنة 2009 وبسبب الانهيار الكبير لأسعار النفط مع نهاية سنة 2008، تبين بأن الفائض في الميزان التجاري الجزائري كان ضعيفاً للغاية، ولم يسجله منذ عشر سنوات، مما يعني أيضاً أن أسعار النفط إذا بقيت في مستواها الحالي، فقد يسجل الميزان التجاري عجزاً خلال فترة قريبة، مما سيؤثر في النهاية على فائض الحساب الجاري الجزائري وعلى ميزان المدفوعات ككل.

و إذا نظرنا إلى الإيرادات النفطية فقط، على أساس أنها تمثل 97,58% من مجموع الإيرادات الخارجية للجزائر سنة 2008، فقد بلغت تلك الإيرادات 77,3 مليار دولار أمريكي لتلك السنة، ويتوقع أن لا تتجاوز 40 مليار دولار بالنسبة لسنة 2009 إذا بقيت الأسعار النفطية عند مستواها الحالي، وأمام الزيادة السنوية المتصاعدة للواردات من جهة وانهيار أسعار النفط أو على الأقل بقائها عند المستوى الحالي من جهة أخرى، فقد تصل الجزائر يوماً لا محالة إلى استهلاك مخزونها من الاحتياطي الأجنبية، وعندها لا يمكن الحديث عن أموال قابلة للاستثمار بالخارج. بل وقد تعود إلى سياسة الاستدانة الخارجية من جديد.

ثانياً: إن الغموض الكبير وعدم الشفافية فيما يتعلق بتسيير احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية يفتح الباب واسعاً لانتقاد سياسة الحكومة في هذا المجال داخلياً وخارجياً من جهة، ومن جهة أخرى يمنع الخبراء والمختصين من أبناء هذا البلد من تقديم آرائهم وتصوراتهم البناءة حول كيفية التسيير العقلاني لهذه الاحتياطيات.

وفي هذا الصدد، لم يسبق لمسؤول جزائري أن أعلن عن حجم الأموال الجزائرية الموظفة في سندات الخزنة الأمريكية، وحتى وإن صرح بعضهم بنسبتها من إجمالي احتياطي الصرف كانت التصريحات متناقضة، حيث يشير وزير المالية إلى أنها تمثل 90%، بينما يصرح محافظ البنك المركزي بأنها تمثل حوالي 60% فقط!!، إلى أن صرح الخبير الاقتصادي الدولي جورج

⁽¹⁾ Magazine L'ECO, N° 04, mai - juin 2009, p : 28.

ميشال بأنها تمثل 50 مليار دولار أمريكي⁽¹⁾، وهو الرقم الذي نرجّحه لأنه قريب من الرقم الذي نشره معهد الصناديق السيادية الدولي في مايو 2009 كما رأينا سابقاً، على أساس أن توظيف الجزائر لأموالها في سندات الخزينة الأمريكية اعتُبر صندوقاً سيادياً، مع أن الجزائر لم تؤسس بعد مثل هذا الصندوق.

و حتى وإن فضّلت الجزائر مثل هذا التوظيف المضمون مقابل عائد متدنٍ يساوي 3,8% فقط، وأمام تضخم عالمي يتجاوز هذه النسبة وتدهور مستمر لقيمة الدولار، يبدو أن الخوف من الشفافية هو أحد أهم الأسباب الخفية لدى المعارضين لإنشاء صندوق سيادي جزائري، قد يقول قائل بأن هذه الظاهرة عامة في الصناديق السيادية الأخرى، وهو ذات السبب الذي جعل الدول المستقبلية لاستثمارات هذه الصناديق تبدي قلقاً متزايداً وتحفظاً تجاهها كما أسلفنا، إلا أن الظاهرة تبدو بشكل أوضح وأخطر في بلد نامٍ مثل الجزائر، بل الأقرب تفسيراً لذلك الاعتراض.

ثالثاً: يبدو أن الغموض ونقص الشفافية أيضاً، أدى إلى الخلط بين احتياطي الصرف الجزائري وصندوق ضبط الموارد خاصة لدى الرأي العام الجزائري وحتى الإعلامي. فالبعض يعتقد أن توظيفات الجزائر بالخارج هي لجزء من صندوق ضبط الموارد (الذي يمثل الفرق بين السعر المرجعي لبرميل النفط في الميزانية السنوية والذي كان يساوي 19 دولار ثم رُفع إلى 37 دولار في ميزانية سنة 2009، وبين سعر البترول السائد في السوق العالمية، وقد كان الفرق موجباً طيلة السنوات الماضية لارتفاع هذا الأخير). بينما تؤكد تصريحات المسؤولين بأن أموال هذا الصندوق لم تُستخدم لحدّ الآن منذ إنشائه سنة 2001، بل تُعتبر إحدى الضمانات للجزائر في مواجهة هذه الأزمة المالية العالمية خاصة في مجال تمويل ميزانية التجهيز⁽²⁾. بينما تبقى المعلومات متضاربة حول حجم الأموال المودعة لدى هذا الصندوق. وإن كانت بعض المصادر تقدرها بحوالي 60 مليار دولار.

وابعاً: إن الانهيار المتسارع لأسعار النفط مع نهاية سنة 2008، جعلت المحللين في معظم الدول

(1) تصريح الدكتور / جورج ميشال لجريدة "الخير" بتاريخ : 2009/03/22.

(2) Abdelatif BENACHENHOU (Déclaration sur la crise financière internationale : Magazine L'ECO, N° 01, février 2009, p : 35.

خاصة المنتجة منها للنفط يعلنون عن سعر أدنى يمكن تحمُّله لمواصلة مسيرة التنمية، وهو السعر الذي يساوي مثلاً 31 دولاراً بالنسبة للإمارات، 50 دولاراً بالنسبة للسعودية، 70 دولاراً بالنسبة للبحرين، بينما لم يحدث ذلك بالنسبة للجزائر.

فإذا كنا بصدد الحديث عن إمكانية إنشاء صندوق سيادي جزائري من عدمه، وهو الصندوق الذي سيكون سلعياً (في حال إنشائه) على أساس اعتماد الجزائر المطلق على إيرادات النفط، فلا بد من تحديد ذلك السعر الأدنى المقبول، لأن ذلك من شأنه أن يساعد الخبراء والمحللين على بناء توقعاتهم المستقبلية حول الموارد المالية الجزائرية بشكل سليم. وإذا تمَّ تحديده في قانون المالية والميزانية لسنة 2009 بسعر 37 دولار، فقد كان ذلك بقرار سياسي وليس من طرف خبراء اقتصاديين، مما جعل هؤلاء يعتمدون على تقديرات جهات خارجية، ومنها صندوق النقد الدولي، الذي يرى بأن الجزائر يمكن أن تحقق توازناً في ميزانيتها إلى غاية سعر لبرميل النفط يقدر بـ 57 دولار أمريكي⁽¹⁾.

الخاتمة:

لقد سُت الأزمة المالية العالمية الراهنة معظم دول العالم بدرجات متفاوتة، والجزائر لم تكن بمنأى عن هذه الأزمة حسبما أشار إلى ذلك بعض مسؤوليها، ولعل الجانب الأهم الذي تضررت منه كثيراً هو انهيار أسعار النفط عالمياً، خاصة وأنها بلد يعتمد بشكل شبه مطلق على إيرادات هذه المادة الحيوية في تمويل تنميته بل وحتى في استيراد غذائه.

لذلك كانت الجزائر دوماً رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد كان لارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة قبل الأزمة الأثر البالغ في تكوين ثروات احتياطية معتبرة، جعلت بعض الخبراء ينصح باستثمارها في صندوق سيادي، إلا أن الفكرة لقيت معارضة شديدة لدى الكثير من المسؤولين الجزائريين.

والذي يبدو لنا من خلال هذه الدراسة، وهو ما نراه أهم نتيجة يمكن الوصول إليها، هو أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق سيادي جزائري جاء نتيجة لعدم تلمُّس أي أثر لهذه الأموال المكدَّسة على الاقتصاد الوطني ومحاولة إنعاشه، فما زالت مستويات البطالة مرتفعة ومعها

⁽¹⁾ Abdelmadjid BOUZIDI : Magazine L'ECO, N° 01, février 2009, p : 35.

محاولات الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر، وما زال الفقر والحرمان يضرب أطنابه في فئات واسعة من المجتمع الجزائري مما يولد غلياناً شعبياً من حين لآخر وفي أكثر من منطقة من الوطن، وهو ما يراه في النهاية أصحاب الاقتراح السابق إفلاساً للسياسة الجزائرية وتسييراً غير عقلاني لمواردها المالية، فكانت الدعوة إلى تقديم الحلول.

كما نرى في النهاية، بأن فكرة الصندوق السيادي الجزائري يمكن التفكير فيها مستقبلاً، ولكن ذلك يبقى رهيناً بمتغيرات دولية عديدة، أهمها التوجه العام لأسعار النفط. ومع ذلك يبقى المطلب الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن هو الاستغلال الأمثل والعقلاني لكل الموارد الجزائرية بشكل يمكن أن يلمسه المواطن في تحسين معيشته اليومية، خاصة بعد سنوات من ارتفاع تدفق هذه الموارد، لأن الركود الذي خلفته الأزمة الراهنة على الاقتصاد العالمي يُخشى أن يكون تأثيره على الجزائر مثل (سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف).

الهوامش والإحالات:

- (1) الصناديق السيادية نعمة أم نقمة؟، ما هي الصناديق السيادية وما أهميتها؟، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 333، أغسطس 2008.
- (2) مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 341، أبريل 2009.
- (3) د. جاسم المناعي: (الصناديق السيادية.. المتهم البريء)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد: 334، سبتمبر 2008.
- (4) جريدة الخبر بتاريخ: 2008/12/21، صفحة الاقتصاد.
- (5) الدكتور/ جورج ميشال، جريدة "الخبر" بتاريخ: 2009/03/22.
- (6) www.economyofkuwait.blogspot.com - 31/05/2009.
- (7) www.economyofkuwait.blogspot.com - 31/05/2009.
- (8) www.moheet.com - 18/05/2009.
- (9) www.4algeria.net - 31/05/2009.
- (10) www.magharebia.com - 31/05/2009.
- (11) www.4algeria.net - 31/05/2009
- (12) www.magharebia.com - 31/05/2009.
- (13) www.elkhabar.com - 19/04/2009.
- (14) Magazine L'ECO, N0 01. février 2009
- (15) Magazine L'ECO, N0 04, mai - juin 2009.
- (16) Abdelatif BENACHENHOU (Déclaration sur la crise financière internationale : Magazine L'ECO, N0 01, février 2009.
- (17) Abdelmadjid BOUZIDI : Magazine L'ECO, N0 01, février 2009.